

Distr.: Limited
11 October 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الثانية

البند 24 (ب) من جدول الأعمال

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى:

القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ

خطة التنمية المستدامة لعام 2030

غينيا*: مشروع قرار

القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 244/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018 و 237/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 232/75 المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2020، المعنونة "القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإنه تعيد تأكيد قرارها 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 والمعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت بموجبه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى التي تركز على الناس وتقضي إلى التحول، والتزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام 2030، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستفادة من الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى النهوض بما لم يكتمل من أعمالها،

وإنه تعيد أيضاً تأكيد قرارها 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 بشأن خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وتدعمها وتكملها وتساعد على توضيح سياق غاياتها المتصلة بوسائل التنفيذ من خلال

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ 77 والصين.



سياسات وإجراءات عملية، وتعيد تأكيد الالتزام السياسي القوي بالتصدي لتحدي التمويل وتهيئة بيئة مؤاتية على جميع المستويات لتحقيق التنمية المستدامة، بروح من الشراكة والتضامن على الصعيد العالمي،

وإن تعيد كذلك تأكيد اتفاق باريس⁽¹⁾ وبدء نفاذه في وقت مبكر، وإن تشجع جميع أطراف الاتفاق على تنفيذه بشكل كامل، وتشجع الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ⁽²⁾، التي لم تودع بعد صكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها، على أن تقوم بذلك، حسب الاقتضاء، في أقرب وقت ممكن،

وإن تعيد تأكيد الخطة الحضرية الجديدة التي اعتمدت في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)، الذي عُقد في كينغز باكوادور في الفترة من 17 إلى 20 تشرين الأول/أكتوبر 2016⁽³⁾،

وإن تضع في اعتبارها أن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة في عام 2020 والذكرى السنوية الخامسة لاعتماد خطة عام 2030 أتاحتا فرصة لإعادة تأكيد الالتزام الجماعي بتعددية الأطراف وبالأمن المتحدة، وإن تعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى التعجيل بتنفيذ خطة عام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، ومنها بالأخص القضاء على الفقر،

وإن تشير إلى ما أعلنته في قرارها 196/47 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 1992 من تعيين يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر يوماً دولياً للقضاء على الفقر،

وإن تشير أيضاً إلى قرارها 233/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، الذي رأت فيه أن يكون موضوع عقد الأمم المتحدة الثالث للقضاء على الفقر (2018-2027) هو "التعجيل باتخاذ إجراءات عالمية من أجل عالم خال من الفقر"، وجميع القرارات الأخرى المتعلقة بالقضاء على الفقر،

وإن تؤكد من جديد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر التحديات التي يواجهها العالم اليوم وهو شرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وبخاصة في أفريقيا وفي أقل البلدان نمواً وفي الدول النامية غير الساحلية وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية وفي بعض البلدان المتوسطة الدخل، وإن تلاحظ بقلق أن نحو 696 مليون شخص كانوا لا يزالون يعيشون في فقر مدقع حتى عام 2017 وأن التقديرات تشير إلى أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) قد دفعت 97 مليون شخص آخر إلى هاوية الفقر المدقع في عام 2020، وإن تؤكد أهمية الإسراع بنسق النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف والتنمية المستدامة، بما في ذلك تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع، بهدف الحد من أوجه اللامساواة داخل البلدان وفيما بينها،

وإن تلاحظ بقلق بالغ ما يهدد صحة الإنسان وسلامته ورفاهه من أخطار بسبب جائحة كوفيد-19، علاوة على ما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من أثر مدمر بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقراً وضعفاً هي الأكثر تضرراً منها، وإن تؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع استراتيجيات للتعافي تتسم

(1) اعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الوثيقة FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م-21.

(2) United Nations, Treaty Series, vol. 1771, No. 30822.

(3) القرار 256/71، المرفق.

بالاستدامة والشمول تعجلاً بالتقدم صوب تنفيذ خطة عام 2030 تنفيذاً كاملاً والمساعدة على الحد من خطر وقوع صدمات في المستقبل، وإذ تسلّم بأن جائحة كوفيد-19 تتطلب اتخاذ تدابير عالمية قوامها الوحدة والتضامن وتجديد التعاون القائم على تعددية الأطراف،

[تُدرج هنا فقرة عامة عن جائحة كوفيد-19]

وإذ تلاحظ أن أكثر من 46 في المائة من سكان المناطق الريفية في العالم فقراء، مقارنة بنحو 16 في المائة من سكان المناطق الحضرية في العالم، وأن 4,5 بلايين شخص يعتمدون على النظم الغذائية في سبل عيشهم، وإذ تسلّم بأن التصدي للفقير في الريف أمر أساسي لتحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، وكذلك لتحقيق معظم الأهداف الأخرى، حيث إن تحقيق 70 في المائة من الغايات يقتضي اتخاذ إجراءات في المناطق الريفية، وإذ تشدد على أن آثار جائحة كوفيد-19 على التنمية المستدامة قد زادت من عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر في مختلف أنحاء العالم، وأنها أدت، في جملة أمور، إلى تعطيل سير العمل العادي للأسواق المفتوحة وترابط سلاسل الإمداد العالمية وتدفق السلع الأساسية، مما يعوق جهود مكافحة الفقر ويزيد من الطابع الملحّ للدعوة إلى التحفيز على العمل والإنجاز من أجل القضاء على الفقر، بجميع أشكاله وأبعاده، ولا سيما في المناطق الريفية حيث يعيش معظم الناس الأشد فقراً، وإذ تشدد على أن حالات التفاوت في توزيع لقاحات كوفيد-19 في العالم، حيث تتوفر معظم اللقاحات بنسب أعلى بكثير في البلدان المتقدمة النمو السائرة قدماً على مسار تطعيم جميع سكانها مقابل انخفاض توافر لقاحات كوفيد-19 في البلدان النامية، تزيد من تعريض صحة فقراء الريف للخطر، وإذ ترحب في هذا الصدد بالوقفة الخاصة بأهداف التنمية المستدامة التي تسلط الضوء على الفقر وعدم المساواة، وعلى تغيير المناخ وسلامة الكوكب، وعلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وإذ تحيط علماً بجهود رئيسة الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والسبعين، الرامية إلى إقامة تحالف من أجل القضاء على الفقر، وهي مبادرة هادفة أتت في وقتها وما زالت تشكل منتدى لتبادل الأفكار والسياسات وأفضل الممارسات بشأن القضاء على الفقر، وإذ تشدد على أهمية التصدي للفقير، بما في ذلك معالجة المسائل المتصلة بالفقر في المناطق الريفية، في إطار هذه المنتديات، لأن فقراء الريف قد يكونون أقل تأهباً لمواجهة آثار أزمة كوفيد-19 والتعافي منها وأقل استفادة من مستوى كاف من الخدمات في مجالات الصرف الصحي والغذاء والتغذية والرعاية الصحية والتعليم والإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحماية الاجتماعية والخدمات المالية والبنية التحتية العمومية،

وإذ تشيد بالجهود التي تبذلها البلدان النامية وبالتقدم الملحوظ الذي أحرزته في القضاء على الفقر في الريف، ولكنها تلاحظ مع القلق استمرار وجود ثغرات رئيسية، مثل نقص البيانات الكافية؛ وعدم كفاية الاستثمار في التنمية الزراعية والريفية؛ وانخفاض وعدم كفاية تكوين رأس المال البشري المناسب لسبل العيش الريفية؛ وندرة الفرص المدرة للدخل غير الزراعية؛ والافتقار إلى القدرات الإنتاجية وإلى التحول الزراعي؛ واستمرار عدم المساواة بين الجنسين؛ وانعدام الحماية الاجتماعية؛ وعدم كفاية الهياكل والخدمات الأساسية؛ وانعدام أو ضعف القدرة على التكيف والقدرة على مقاومة الآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث؛ وعدم فعالية المؤسسات الريفية والافتقار إلى الموارد الكافية،

وإذ تسلّم بالدور الريادي الذي تؤديه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إلى جانب كيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في الجهود العالمية المبذولة من أجل الحد من الفقر في المناطق الريفية، مع العمل

في الوقت نفسه على التصدي للتحديات المترابطة الأخرى مثل القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وزيادة قدرة سبل كسب الرزق على مواجهة التهديدات والأزمات،

واند تلاحظ مع التقدير التطورات، المضمنة في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، لانتشار شرائح سكانية واسعة من براثن الفقر، وتحسين الدخل وحفز التحول الاقتصادي والاجتماعي، وإذ تعترف بأهمية قيام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما في المناطق الريفية في القارة الأفريقية،

واند تلاحظ، رغم إحراز تقدم كبير على مدى العقد الماضي في جميع مجالات التنمية، أن وتيرة التقدم الملحوظ في السنوات الأخيرة غير كافية وغير متسقة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وغاياتها على نحو تام بحلول عام 2030، خصوصا في مجال القضاء على الفقر في الريف،

واند تسلّم بأن الفقر يشكل عائقا خطيرا أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بمن فيهن اللاتي يعشن في المناطق الريفية، وباستمرار تأنيث الفقر، وإذ تؤكد أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة، وإذ تقر بالروابط المتداخلة القائمة بين تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات والقضاء على الفقر، وإذ تشدد على أهمية تقديم الدعم للبلدان في جهودها الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده،

واند تشدد على أن تنفيذ خطة عام 2030 يعتمد اعتمادا حيويا على تحقيق تحول المناطق الريفية التي يعيش فيها معظم الفقراء والجياع، وعلى أنه من أجل القضاء على الفقر في الريف لا بد من توجيه الاستثمار نحو القطاعات ذات التأثير الأكبر، مثل التعليم والصحة والزراعة والبنية التحتية، وتلاحظ في الوقت نفسه أن هناك نقصا سنويا بمقدار 44 بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال الفترة 2015-2030 في التمويلات اللازمة لكي يحصل الجميع في البلدان ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط الأدنى على تعليم جيد في مرحلة ما قبل الابتدائي والابتدائي والثانوي، وأن هناك حاجة إلى استثمارات سنوية بما لا يقل عن 80 بليون دولار لتلبية الطلب على الأغذية الذي من المتوقع أن يزيد بنسبة 70 في المائة بحلول عام 2050، وأن الاستثمارات اللازمة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه لا تزال تعاني من نقص في التمويل،

واند ترحب بإعلان الفترة 2019-2028 عقدا للأمم المتحدة للزراعة الأسرية⁽⁴⁾، بغية إبراز دور الزراعة الأسرية في الإسهام في تنفيذ خطة عام 2030، وإذ تؤكد من جديد أهمية عقد الأمم المتحدة للعمل من أجل التغذية (2016-2025) في تعزيز الأنشطة الهادفة إلى القضاء على الفقر في الأرياف،

واند تسلّم بأوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة وطابعها المتكامل، وإذ تكرر التأكيد على أن القضاء على الفقر والجوع في المناطق الريفية أمر أساسي لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام 2030، وعلى ضرورة العمل على تحقيق التنمية الريفية من خلال اتباع نهج متكامل يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويأخذ في الاعتبار المنظور الجنساني ويتألف من سياسات وبرامج يدعم بعضها بعضا، وعلى ضرورة أن يكون هذا النهج متوازنا ومحدد الأهداف وخصوصا بحالات محددة ومملوكا محليا ويشمل أوجه التأثير والمبادرات المحلية ويستجيب لاحتياجات السكان الريفيين،

واند تشير إلى أن حوالي 80 في المائة من أشد السكان فقرا يعيشون في المناطق الريفية ويعملون في الزراعة، وإلى أن معدل الفقر المدقع في هذه المناطق يبلغ ثلاثة أضعاف المعدل المسجل في المناطق الحضرية، وإلى أن تخصيص الموارد للتنمية المناطق الريفية والزراعة المستدامة، ودعم صغار المزارعين، ولا سيما المزارعات، أساسي للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بأساليب تشمل تحسين رفاه المزارعين، **واند تأخذ في اعتبارها** تزايد عدد الشباب الذين يقررون مغادرة المناطق الريفية إلى المناطق الأكثر تحضرًا، وما يفرضه هذا التوجه من صعوبات على سبل معيشة الأسر الريفية،

واند تعرب عن قلقها لأن الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع لديهم فرص محدودة للوصول إلى الموارد الإنتاجية، وخدمات الصحة الأساسية والتعليم والحماية الاجتماعية، والهياكل الأساسية مثل الطرق والمياه والكهرباء، وفرص العمل خارج المزارع، وأنهم عرضة لآثار الكوارث الطبيعية، لا سيما الأخطار المتصلة بالطقس، بما في ذلك ظاهرة النينيو، والآثار الضارة لتغير المناخ، وأن النساء والفتيات في المناطق الريفية أسوأ حالًا بكثير حسب معظم مؤشرات التنمية،

واند تشدد على أهمية تعزيز الدعم العالمي للعمل الوطني بشأن السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الريفية، بما في ذلك العمل على إنتاج السلع الأساسية وزيادة الاستثمارات العامة والخاصة من أجل رفع مستوى القدرة الإنتاجية، وتؤكد على أن التصدي للفقر في الأرياف يتطلب تدخلات متكاملة ومتعددة القطاعات والجهات صاحبة المصلحة وذات سياقات محدّدة، مع التركيز بقوة على النظم الغذائية والزراعية المستدامة من أجل بلوغ الأمن الغذائي والتغذية والنمو الاقتصادي والإنعاش والتنمية في المناطق الريفية،

1 - **تحيط علماً** بتقرير الأمين العام⁽⁵⁾ وبالتوصيات الواردة فيه؛

2 - **تؤكد من جديد** أن القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع لجميع الناس في كل مكان، هو أكبر تحد عالمي وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو كذلك هدف من الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁶⁾، التي تشكل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁷⁾ جزءًا لا يتجزأ منها يدعمها ويكملها؛

3 - **تعرب عن بالغ القلق** من أن التقدم المحرز في الحد من الفقر لا يزال متفاوتًا، حيث لا يزال 1,3 بليون شخص يعيشون في فقر متعدد الأبعاد، وأن هذا العدد لا يزال مرتفعًا بشكل كبير وغير مقبول، في حين أن مستويات التفاوت في الدخل والثروة والفرص لا تزال مرتفعة أو آخذة في الازدياد في عدد من البلدان، وأبعاد الفقر والحرمان غير المتصلة بالدخل، من قبيل إمكانية الحصول على التعليم الجيد أو الخدمات الصحية الأساسية، والفقر النسبي لا تزال تشكل مصادر قلق رئيسية، وتشدد على أهمية الجهود الوطنية والعالمية الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية للتنمية المستدامة، وللمنمو الاقتصادي الشامل والمستدام، والازدهار العميم وفرص العمل الكريم للكافة في المجتمع، مع مراعاة مختلف مستويات القدرات الإنمائية الوطنية؛

4 - **تسلم** بأهمية تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية، باعتبار ذلك استراتيجية فعالة وأداة هامة على الصعيد العالمي، من أجل القضاء على الفقر بما في ذلك الفقر المدقع،

(5) A/76/239.

(6) القرار 1/70.

(7) القرار 313/69، المرفق.

وتتشدّد من ثمّ على أهمية تشكيل نمط للقضاء على الفقر في الريف بفضل الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع بأسره من أجل تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية؛

5 - **تشدّد** على أن النمو الاقتصادي لا يزال يترك سكان الريف خلف الركب، وعلى أنه حوالي عام 2018 كان 80 في المائة من الذين يعيشون الفقر المدقع موجودين في المناطق الريفية وأن 40,2 في المائة من سكان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى كانوا يعيشون بأقل من 1,90 دولار في اليوم في عام 2018، وتوصي بأن تشجع البلدان في سياساتها الوطنية التنمية الاجتماعية والاقتصادية والزراعية والريفية المكرسة والمنسقة، بما في ذلك من خلال اعتماد استراتيجيات للقضاء على الفقر تركز على المناطق الريفية وتتماشى مع خطة عام 2030، وتقرير سياسات اجتماعية تهدف إلى تحسين رأس المال البشري في المناطق الريفية وضمان الحصول على التغطية الاجتماعية الكافية، وسياسات زراعية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية الزراعية، وسياسات في مجال التنمية الريفية تهدف إلى تحسين الوصول إلى الهياكل والخدمات الأساسية الريفية ذات الجودة العالية وإلى تعزيز فرص العمل غير الزراعية؛

6 - **تسلّم** بالدور والمساهمة المهمين للنساء الريفيات، بمن فيهن صاحبات الملكيات الصغيرة والمزارعات الصغيرات، ونساء الشعوب الأصلية ونساء المجتمعات المحلية، ولمعارفهن التقليدية في تعزيز التنمية الزراعية والريفية وتحسين مستوى الأمن الغذائي والقضاء على الفقر في الريف؛

7 - **تؤكد** أهمية اتخاذ تدابير محددة الأهداف للقضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، من خلال صياغة استراتيجيات للتنمية الريفية تشمل على أهداف واضحة تتعلق بالقضاء على الفقر، وتعزيز القدرات الإحصائية ونظم الرصد على الصعيد الوطني وتنفيذ نظم وتدابير حماية اجتماعية مناسبة على الصعيد الوطني للجميع؛

8 - **تشجع** جميع البلدان وسائر الجهات صاحبة المصلحة على العمل على إحداث تحول اقتصادي شامل في المناطق الريفية يزيد الإنتاجية ويكفل في الوقت نفسه العمالة المنتجة والعمل اللائق، وإمكانية الحصول على الخدمات العامة الجيدة، وتوفير نظم حماية اجتماعية موثوقة ومناسبة، وبناء تحتية وطرق واتصالات سلكية ولا سلكية جيدة وقادرة على الصمود، وخطط تأهب لمواجهة الأزمات، وتؤكد مجدداً أن جائحة كوفيد-19 أبرزت الدور الهام للاتصال الرقمي وإمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية، والابتكارات التكنولوجية المالية، والإمكانات التي تتيحها التجارة الإلكترونية وحلول التعلم الإلكتروني في مجال القضاء على الفقر، ولذلك تهيب بجميع الجهات صاحبة المصلحة أن تعزز التعاون في المجالات الرقمية والابتكارات، وخصوصاً في مجال التجارة الإلكترونية والتكنولوجيا المالية والربط الميسور والموثوق بشبكة الإنترنت وإقامة البنى التحتية الرقمية لمواصلة تشغيل سلاسل الإمداد بالأغذية والمواد الزراعية، وتهيئة محرّكات جديدة للتعافي بشكل شامل ومستدام ومرن ولتحقيق التنمية في العالم ولاسيما في المناطق الريفية، مع جعل الناس محور الاستجابة، وحماية كوكبنا وتحقيق الازدهار دون ترك أحد خلف الركب؛

9 - **تسلّم** بأن القضاء على الفقر في المناطق الريفية لا يمكن فصله عن تحوّل النظم الغذائية، وبأن ضمان توفير أسواق عادلة تتيح لصغار الملاك والمزارعين على نطاق الأسرة أن يشاركوا في المنظومات الغذائية، لا سيما في سلاسل القيمة حيث يتمتع صغار المنتجين بميزة نسبية، سيظل أمراً هاماً؛ وفي هذا الصدد، تحيط علماً مع التقدير بمؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بالمنظومات الغذائية المعقود في عام 2021، الذي يقرّ بالآثار التحويلية للمنظومات الغذائية بوصفها محرّكات لتحقيق أهداف

التمتية المستدامة بحلول عام 2030، وتؤكد أن التجارة المتسمة بالانفتاح، وعدم التمييز، والشفافية، والقائمة على القواعد، ضرورية لبناء منظومات غذائية أكثر شمولاً وقدرة على الصمود، وتهيب بجميع البلدان أن تعزز التتمية الزراعية والريفية في سياساتها الوطنية، وأن تبذل جهوداً متجددة لتحقيق منظومات غذائية زراعية أكثر حداثة واستدامة، بما في ذلك الإنتاج المستدام، بحيث تقلل إلى حد كبير من فقدان الأغذية وهدرها، وأن تعزز السياسات التي تدعم صغار المنتجين في الانخراط في سلاسل القيمة المرتبطة بمنظومات غذائية زراعية والحصول على الخدمات الإنتاجية؛

10 - **تسَلِّمُ أيضاً** بأهمية العمالة لتحقيق نمو مؤاتٍ للفقراء في المناطق الريفية، وتشجع منظومة الأمم المتحدة والشركاء في التتمية على مساعدة البلدان، بناء على طلبها، على إدماج العمالة في صلب سياساتها للاستثمار واستراتيجياتها للحد من الفقر، بما فيها السياسات والاستراتيجيات التي تركز على تنمية المناطق الريفية، وتعزيز النمو السريع للإنتاجية الزراعية في البلدان النامية خصوصاً، عن طريق زيادة الاستثمار في الأنشطة الزراعية وما يتصل بها من أنشطة ريفية غير زراعية؛

11 - **تسَلِّمُ كذلك** بضرورة وضع وتنفيذ ومتابعة سياسات اقتصادية واجتماعية تراعي الاعتبارات الجنسانية، وتهدف، في جملة أمور، إلى القضاء على الفقر، بما في ذلك في المناطق الريفية، ومكافحة تأنيث الفقر، وضمان مشاركة المرأة الريفية بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع غيرها في وضع وتنفيذ ومتابعة السياسات والبرامج الإنمائية واستراتيجيات القضاء على الفقر، ودعم توفير المزيد من فرص العمالة والعمل اللائق في المناطق الريفية، وتعزيز مشاركة المرأة في جميع مستويات وقطاعات الاقتصاد الريفي وفي أنشطة اقتصادية متنوعة في المزارع وخارجها، بما فيها أنشطة الإنتاج المستدامة في مجالي الزراعة وصيد الأسماك؛

12 - **تشجع** الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والقطاع الخاص والأطراف الشريكة الأخرى على وضع برامج تعزز خلق فرص العمل اللائق في المناطق الريفية وتزيد من الاستثمار في الأنشطة الزراعية وفي الأنشطة ذات الصلة خارج قطاع الزراعة، وبالأخص لفائدة الشباب؛

13 - **تشدد** على أن ثمة بليونيين نسمة على الصعيد العالمي، أغلبهم من المناطق الريفية في البلدان النامية، عاجزون عن الحصول على الخدمات المالية الرسمية، وتشجع المجتمع الدولي على بذل مزيد من الجهود لتوفير سبل ميسورة تتيح لمن طالهم الإقصاء المالي في المناطق الريفية الحصول على التمويل؛

14 - **تشدد أيضاً** على الحاجة إلى زيادة الاستثمار، بما في ذلك عن طريق التعاون الدولي المعزز، في البنى التحتية الريفية، لا سيما في الطرق والمياه والصرف الصحي والكهرباء؛

15 - **تعرب عن التزامها** بزيادة الوعي العام لتعزيز القضاء على الفقر والفقر المدقع في جميع البلدان، وتعبئة الحماس والابتكار لدى جميع أصحاب المصلحة، لا سيما سكان المناطق الريفية الذين يعيشون في فقر مدقع، لمكافحة الفقر، وتعزيز مشاركتهم على نحو نشط في تصميم وتنفيذ البرامج والسياسات التي تؤثر عليهم، وتوفير التعليم الجيد للفقراء في المناطق الريفية، بهدف تحقيق خطة عام 2030؛

16 - **تكرر تأكيد** ضرورة تعزيز وزيادة فرص حصول البلدان النامية على التكنولوجيات المناسبة للفقراء وزيادة الإنتاجية، وتؤكد الحاجة إلى اتخاذ تدابير لزيادة الاستثمار في الزراعة، بما في ذلك التكنولوجيات الحديثة، وفي إدارة الموارد الطبيعية وبناء قدرات البلدان النامية؛

17 - **تشدد** على أن تحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يتوقفان أيضا على مدى قدرة البلدان واستعدادها لتعبئة الموارد المحلية على نحو فعال واجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والوفاء بالتزامات المساعدة الإنمائية الرسمية واستخدام هذه المساعدة بفعالية وتسهيل نقل التكنولوجيا، إلى البلدان النامية، وفق شروط متفق عليها، وتشدد كذلك على أن إيجاد حلّ لحالات عدم القدرة على تحمل الديون يكتسي أهمية حاسمة بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فيما أصبحت التحويلات تشكل مصدرا هاما للدخل والتمويل للاقتصادات المستقبلية ولمساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة؛

18 - **تسلّم** بأهمية معالجة مختلف الاحتياجات والتحديات التي تواجهها البلدان التي تمر بأوضاع خاصة، ولا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، إضافة إلى التحديات الخاصة الماثلة أمام كثير من البلدان المتوسطة الدخل، ولذلك، تطلب إلى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أن تكفل القيام، على نحو ملائم، بمراعاة وتلبية هذه الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة، بطريقة مصممة خصيصا لها، في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة بهدف تعزيز الأخذ بنهج متسق وشامل إزاءفرادى البلدان؛

19 - **تدرك** أن سد الفجوة الرقمية سيتطلب التزاما قويا من جميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة على الصعيدين الوطني والدولي، وتكرر التأكيد على أهمية الاستثمار في البنية التحتية لزيادة وصول سكان الأرياف إلى الأجهزة والخدمات التكنولوجية الميسورة التكلفة، بما يشمل الاستفادة من الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا ومن التكنولوجيات المالية لتعزيز الشمول المالي، وتشجع جميع الجهات المعنية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على أن تساعد، بروح من التعاون المفيد للجميع، البلدان النامية في تجاوز الفجوة الرقمية وتعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لحفز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية، وذلك بهدف بناء مستقبل مشترك للبشرية؛

20 - **تسلّم** بالأثر المدمر للأمراض على المجتمعات وتدعو هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا للولاية المنوطة بكل منها، وسائر الجهات صاحبة المصلحة، إلى الاستفادة من خبرتها ومزاياها لتعزيز مساعدة البلدان النامية بهدف تحسين التخطيط للتنمية الريفية، بما في ذلك أنشطة القضاء على الفقر والأنشطة الإنمائية المتعددة القطاعات التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك المنظور الجنساني؛

21 - **تكرر التأكيد** على الحاجة الملحة إلى التعجيل بنسق القضاء على الفقر في الريف، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين، بالتعاون الوثيق مع أمانة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وكذلك مع المنظمات الدولية المعنية الأخرى، تقريرا عن حالة تنفيذ ومتابعة هذا القرار، وذلك من أجل الوقوف على التقدم المحرز وعلى الثغرات والتحديات التي تواجه القضاء على الفقر في المناطق الريفية، ولا سيما في البلدان النامية، والوقوف أيضا على سبل التنفيذ اللازمة لمكافحة جائحة كوفيد-19 ومعالجة آثارها، وأن يدرج القضاء على الفقر في الريف كأولوية لوقفة سنوية خاصة بأهداف التنمية المستدامة تُعقد في سياق المناقشة العامة للجمعية العامة من أجل تسليط الضوء على الأعمال الملهمة المنفذة لبلوغ أهداف التنمية المستدامة؛

22 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والسبعين، في إطار البند المعنون "القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى"، البند الفرعي المعنون "القضاء على الفقر في الريف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030".
